



Architecture & Interiors - Design & Execution



## تقرير سير العمل للشركات Communication on Progress

اسم الشركة: مكتب عمارة الهندسي

التاريخ: ٢١ - آب - ٢٠١٣

العنوان: دخلة مخبر سلطنة - جانب مشفى المواساة - مزة - دمشق

تاريخ العضوية: ٤ - ايلول - ٢٠٠٨

البلد: سوريا

عدد الموظفين: ١٠

عدد الصفحات: ١٢



## لمحة عن طبيعة عملنا:

نحن في مكتب عمارة الهندسي متخصصون بالتصميم والاشراف والتنفيذ لمختلف أبنية المكاتب والشركات التجارية، ومختلف أنواع المنازل والفيلات، اضافة الى النمذجة والإخراج ثلاثي الأبعاد وحساب الكميات واعداد الرخص والتدريب، هدفنا تأمين أعلى مستوى من خدمة زبائننا الكرام وتوفير أموالهم عبر تنظيم وتخطيط عمليات مشروعهم الهندسي، خاصة أن البداية بأي مشروع والسير فيه لا تخلو من الصعوبات، حيث هناك الكثير من الخيارات، والكثير مما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

نظرا للظروف التي تمر بها الجمهورية العربية السورية حاليا، توجه المكتب لإعداد دراسة لمدينة دمشق وريفها، متناولا بعض الأفكار التخطيطية والتنظيمية التي قد تساهم مستقبلا في خلق مناخات تعزز التماسك الاجتماعي وتجعله أكثر مناعة في وجه الاختراقات الداخلية او الخارجية، نطمح لتطوير هذه الدراسة وتأهيلها لنيل درجة الماجستير في مجال تخطيط المدن.

دمشق العاصمة عبر التاريخ الغابر الممتد الى ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد تشكل اليوم تحديا كبيرا في الاستجابة لقضايا العولمة في مساراتها المختلفة و في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في توجهاتها نحو التنوع الطبيعي و الثقافي و البحث عن الطاقات المحلية و تفعيلها، حيث ارتبطت دراسة دمشق و محيطها الحيوي بالعديد من الدراسات و التحليلات العمرانية و العديد من الأبحاث و الدراسات القطاعية و الإقليمية السابقة لإعطاء إجابة ملائمة لهذا الامر، الذي بنى على طموحات عالية لدمشق تم صياغتها في رؤيتها الاستراتيجية كعاصمة هامة على الصعيد الدولي مركزة على دمج المحددات الاستراتيجية بنماذج جديدة في مفاهيم التخطيط، لتحقيق تكامل أفضل لقضايا التنمية المستدامة للمدينة، مستندة على التحليل الجدي للعلاقة بين المدينة و محدداتها الاستراتيجية و الطبيعية: قاسيون، الغوطة، بردى، مع نشاطات و فعاليات قطاعية رئيسية مثل السكن، السكان، الإرث الثقافي، المدن الجديدة، مياه الشرب، شبكات الربط، مركز المدينة و المناطق التجارية، البنى التحتية و قضايا النقل. حيث المشاهد الطبيعية لقاسيون تخفي وراء أحزمة العشوائيات والأواسط البيئية تتآكل وتتقلص المساحات الخضراء، وتتلوث الأحواض ويجف النهر. مما ولد شيء مؤكد انه عليه التغيير من خلال التخطيط المتوازن. حيث يعبر هذا الوضع المتأزم عن ذاته في إقليم دمشقي رائع وجميل ولكنه يزداد تصحرا وتلوثا وتغير المشاهد الطبيعية والعمرانية يوما بعد يوم.

تتناول هذه الدراسة التجارب الرائدة عالميا وفق معايير التخطيط المستدام والاستفادة منها لتطوير المخطط التنظيمي العام لمدينة دمشق.

سوف نقوم في هذا التقرير بتناول النقاط المشتركة بين الدراسة المذكورة وبين المبادئ العشرة للاتفاق العالمي في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.



## بيان الدعم:

ندعم المبادئ العشرة للاتفاق العالمي في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد ونطمح لأن تكون مبادئ الميثاق العالمي العشرة، جزءاً من ثقافتنا وسلوبنا في العمل.

من خلال سعينا الدائم لاستخدام التقنيات الصديقة للبيئة نسعى لنشر ثقافة الاستدامة، والمساهمة في توعية المجتمع للتوجه الى مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة الى جهدنا لخلق ظروف عمل أكثر راحة وتحسينها من حيث التوصيف والأتمتة والمتابعة، للمساهمة في الوصول لمجتمع أكثر تنمية ومسؤولية وشفافية وأقل فساداً وبيروقراطية.

تنعكس هذه التطلعات في تعاملنا سواء مع الموظفين أو الورشات والموردين بالإضافة الى العملاء، كما نسعى من خلال مشاركتنا في الفعاليات والندوات الى زيادة التوعية في مجالات حقوق الانسان، وتطبيقها في عملنا. ومن خلال تطوعنا في عدد من الجمعيات الأهلية، نسعى الى مساعدة اصحاب الأفكار لتحويلها الى مشاريع على الأرض، وتحويلهم من طالبي فرص العمل الى خالقين لها، وبمساهمتنا في إطلاق مثل هذه المشاريع الصغيرة نسعى الى زيادة فرص العمل والحد من البطالة.

المدير التنفيذي  
خالد الفهد



## حقوق الإنسان:

**المبدأ الأول:** يتعين على المؤسسات التجارية دعم واحترام وحماية حقوق الانسان المعلنة دوليا.  
**المبدأ الثاني:** التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الانسان.

للوصول الى نموذج عمراني انساني لا بد لنا من تحقيق عدة متطلبات على المستوى الاجتماعي تتمثل بما يلي:

- تحقيق الحد الأعلى من العدالة الاجتماعية.
- رفع درجة التفاعل الاجتماعي بين الافراد مستخدمي الفراغات العمرانية.
- توفير درجة أمان عالية.

حيث يمكن تحقيق هذه المتطلبات الاجتماعية من خلال توزيع الموارد و فرص العمل بشكل عادل ضمن المدينة، و خلق مناطق نشاط اجتماعي كالساحات و المنتزهات و العمل على تطوير المناطق الأخرى كالخدمية و التجارية ضمن المدينة و تحويلها الى مناطق ذات تفاعل اجتماعي أعلى، بالإضافة إيجاد فراغات عمرانية ضمن المناطق السكنية تكون ذات أبعاد تساعد على الانتقال مشيا أو بالدراجة و ذلك لرفع مستوى التواصل الاجتماعي، و يفضل أيضا لتأمين درجة أمان اجتماعي في المناطق العمرانية زيادة الكثافة العمرانية و الحد من ظاهرة التمدد كونها من الأنماط العمرانية التي تشجع أكثر على ارتكاب الجريمة و المخالفات.





## اليد العاملة:

**المبدأ الثالث:** يتعين على المؤسسات التجارية احترام تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساهمة الجماعية.

**المبدأ الرابع:** القضاء على جميع أعمال السخرة والعمل الاجباري.

**المبدأ الخامس:** الالغاء الفعلي لعمل الأطفال.

**المبدأ السادس:** القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

تركز الدراسة على تأثير الأحياء العشوائية في انتشار ظاهرة عمل الأطفال والسخرة والعمل الاجباري، وذلك بسبب الفقر وضعف سلطة الرقابة الحكومية او المنظمات الأهلية، وغالبا ما تلعب الأزقة الضيقة والعمران العشوائى دورا في احتضان ظواهر الجريمة وانتشار الإدمان والأعمال السريعة الكسب والتجارة الغير المشروعة.

تركز استراتيجية الاستدامة على النمط العمراني للمدينة ومدى فعالية توزيع النشاطات الإنسانية ضمنها حيث أن الفراغات العمرانية متعددة الوظائف (حدائق - ساحات - بارك) تؤمن الاتصال والتواصل والتبادل سواء كانت عامة أو نصف عامة أو خاصة، فهي عنصر هام يقرأ من خلالها تطور المدينة والعمل على الوصول الى مستوى جيد من الحياة ضمن المدينة وذلك بإيجاد التوازن بين نسب المباني والفراغات العمرانية.

هذه الفراغات لا تقتصر على التنقل بل تمارس فيها أيضا جميع النشاطات التجارية والترفيهية والمهرجانات الثقافية والاحتفالية بالإضافة الى الوظائف والأسواق والمنتزهات والحدائق مما يسهم الى توفير فرص عمل جديدة وتعمل على استيعاب الكثير من طاقات الشباب للحد من البطالة التي تدفع بقسم من العاطلين عن العمل الى مناخات موبوءة.





نقوم في مكتبنا بتدريب طلاب الكليات ذات الصلة، كالهندسة المعمارية والهندسة المدنية وكلية الفنون الجميلة والمعهد المتوسط الهندسي، وتطوير مهاراتهم بغية اعدادهم لسوق العمل بعد التخرج.

نحن نرفض سواء في المكتب أو من خلال الورشات والعمال المتعاملين معه، أي شكل من أشكال السخرة أو العمل الاجباري، حتى في أبسط الأعمال كالحراسة أو التجميل أو التنظيف، كما نرفض عمل الأطفال، ومن خلال شبكة المتعاملين مع المكتب نعمل على نشر ثقافة التعليم ومتابعة التحصيل الدراسي، حتى في المهن التي لا تتطلب تحصيلاً علمياً أو شهادات جامعية وخاصة في الورشات الصغيرة وفي أوساط المهن الحرفية.

كما نرفض وندين زج الأطفال في أعمال العنف وحمل السلاح وندعو لتجنيد الطفولة آثار الاقتتال والتخريب، فمن حق الأطفال ان يتمتعوا بالسلام والصحة والتعليم ليكملوا فيما بعد بناء الوطن وبناء الحضارة الانسانية.



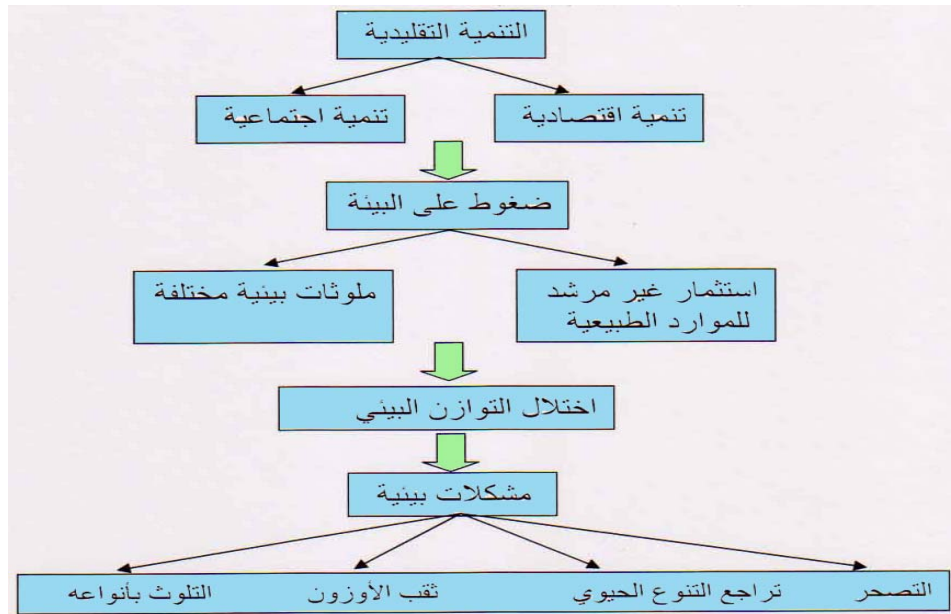
## البيئة:

**المبدأ السابع:** يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج وقائي ازاء جميع التحديات البيئية.

**المبدأ الثامن:** الاضطلاع بمبادرات لتشجيع وتوسيع المزيد من المسؤولية البيئية.

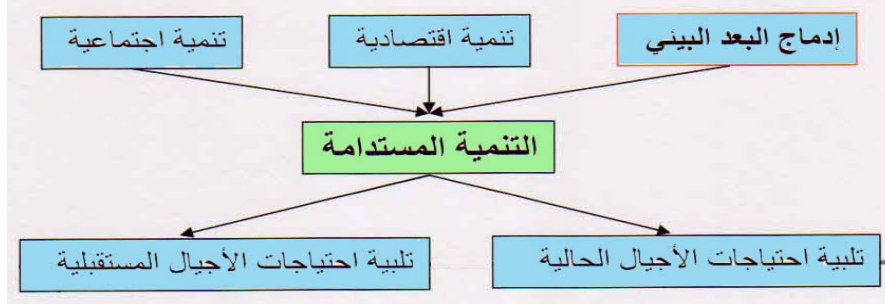
**المبدأ التاسع:** التشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة.

من خلال التنمية التقليدية تم تحقيق ازدهارا واضحا ارتبط بالنظرة النفعية الآنية، مما أدى الى تنمية اقتصادية واسعة رافقها ازدياد كبير في عدد السكان، فازداد الإنتاج ليغطي الزيادة الكبيرة في الاستهلاك مما أدى الى ارتفاع مستويات التلوث، كما أن استخدام المحروقات يشكل مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، و للأمطار الحمضية و الاحتباس الحراري، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، الامر الذي أدى الى تشكل ضغوط كبيرة على البيئة نتجت عن الاستثمار غير المرشد للموارد الطبيعية، مما أخل بالتوازن بالبيئة، فعدت البيئة مشكلة عالمية كان من مظاهرها استنزاف الموارد الطبيعية و الانحسار والتصحر و التشويه البيئي.





مما أدى لظهور مفهوم التنمية المستدامة كمحاولة لحل المشكلات البيئية بالتوازي مع نمو التصنيع ونتاج الأغذية وازدياد كميات النفايات الناجمة عن الانفجار السكاني واستنزاف المصادر.

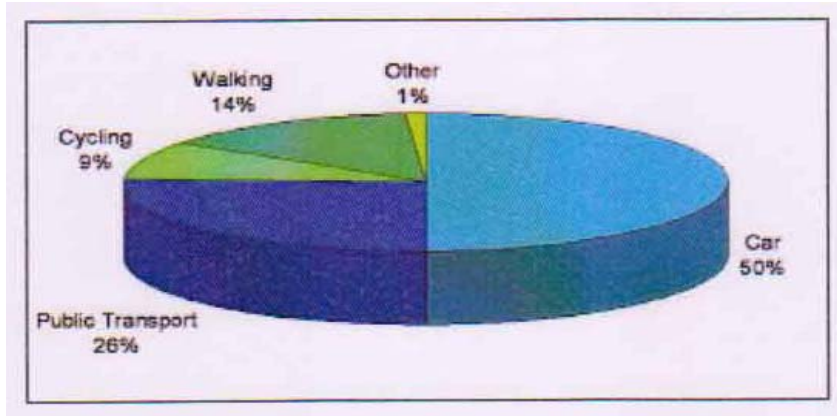


يمكن الاستفادة من بعض التجارب الرائدة عالميا في مجال التخطيط المستدام وأخذها بعين الاعتبار لدى التصدي لدراسة المخطط التنظيمي العام للمدينة أو إقرار ضوابط بناء داخل الأحياء المنشأة جديدا أو المعاد اعمارها.

- الحد من الامتداد الحضري والتفكير من جديد بزراعة الأطراف.
- اعتماد مناطق تطوير زراعي في وثائق التخطيط العمراني.
- مراقبة نوعية المياه والاستمرار في تحسينها.
- إنقاص وتخفيف جزر الحرارة الناجمة عن الانحباس الحراري في المدن.
- وضع استراتيجية نباتية شاملة لمنع ارتفاع درجات الحرارة في المدن.
- وضع استراتيجية لاستخدام المواد العاكسة للأشعة الشمسية.
- الأخذ بالحسبان سيناريو كامل يشمل عمليات الانبات وانعكاس الأشعة، كما يتيح تخفيض درجة الحرارة العظمى من درجة الى درجتين نهارا ومن درجة الى درجتين ليلا داخل الاسوار وأكثر من 3 درجات في بعض مناطق المحلق المدني (بفضل العامل المرطب للنباتات) وهذا يعطي أفضل تعويض ليلي للسكان المعرضين لدرجة الحرارة العالية.
- الساحات الداخلية ضمن كل وحدة سكنية: حيث أن استخدام باطن الأرض كمساحات لوقوف السيارات وجعل حركة السيارات ضمن الطرق المحيطة للوحدة السكنية خلق إمكانية كبيرة لإعادة بناء الحدائق على المستوى الأرضي.
- الحدائق العامة والمنحدرات الخضراء من خلال تقاطع النسيج العمرانية مع التلال والهضاب.
- الساحات الخضراء ضمن المشاريع العمرانية الجديدة.



- تعتبر منظومة الحركة الغير فعالة ضمن المدينة المسؤول الأول عن تلوث المناطق العمرانية وصاحبة الأثر الأكبر في معدلات استهلاك الطاقة بالمدينة، ومع ضعف شبكة النقل العام فان نظام التنقل ضمن المدينة سيتأثر سلبا باعتماده بشكل كبير على المركبات الخاصة والسيارات وبمعدل رحلات يومي عالي ما بين المناطق الممتدة والمركز، وهذا سينعكس على تزايد انبعاثات الكربون ومعدلات استهلاك الطاقة على التوازي مع ذلك.

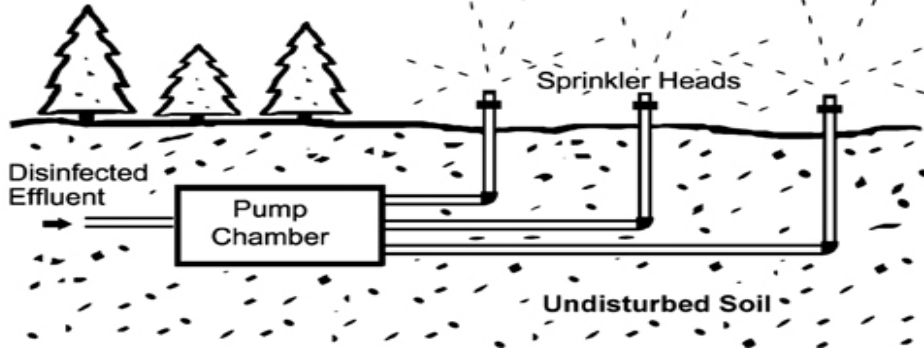


و يتطلب الحد من استهلاك الوقود في قطاع النقل و ما ينتج عنه من خفض انبعاثات الكربون، اجراء تعديلات في أنماط التنمية المحلية القائمة، و بالتالي احداث تغييرات على مستوى الشكل الوظيفي للمدينة، و كمثال على ذلك نلاحظ أن الاستثمارات التجارية الواقعة خارج حدود المدينة كالمراكز التجارية و المولات و التي مثلت أحد أنماط التنمية العمرانية، قد أثرت بشكل سلبي على البنية العمرانية للمدينة من ناحية الامتدادات العمرانية الخطية باتجاه هذه الاستثمارات، و ازدياد عدد الرحلات اليومية باتجاهها، لذا فان سياسة إيقاف مثل هذه الاستثمارات و التي تلقى معارضة من أصحاب المصالح، من شأنه أن يخفض من معدلات الاستهلاك و الانبعاثات عن طريق الحد من مسافات التنقل.

- يجب تقليل الطاقة المخزنة للمباني، وهي الطاقة المستهلكة في توريد مواد البناء من أماكن بعيدة وتصنيعها، ويتم ذلك باستخدام مواد بناء نظيفة وكتيمة، ومحاولة الحصول على مواد البناء من أماكن قريبة من أرض المشروع للتوفير من اجرة النقل والاعتماد على المركبات الخاصة بنقل المواد، ومحاولة استخدام مواد بناء مزودة من قبل منتجين محليين (ضمن دائرة قطرها حوالي 60 كم).



- تعد المياه من مقومات الحياة الرئيسية، كما هي من أكثر المواد عرضة للتلوث، لذلك يجب إدارة الموارد المائية بطرق مستدامة بيئياً، ومحاولة الاستفادة القصوى من مياه الأمطار (تجميعها، الحد من ضياعها باستخدام الأسطح الخضراء، تأمين نفوذية الأرض) الاهتمام بالمسطحات المائية، استخدام محطات المعالجة، الحد من استهلاك المياه، إقامة شبكات مراقبة الحد من التسرب، الري بالتنقيط والريذاز.



تحظى إدارة النفايات باهتمام كبير و متزايد في الدول المتقدمة، لدورها الرئيسي في المحافظة على البيئة، لكنها لا زالت محدودة في الوطن العربي ولا تشمل النفايات بأنواعها المختلفة، وتعتبر إدارة النفايات من القضايا البيئية الجديرة بالاهتمام، لذلك يجب زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين، لأن مشاركة أفراد المجتمع في إدارة النفايات ضرورة مهمة، حيث يتم بالمحافظة على نظافة الأحياء بشكل دائم، و تخفيض النفايات الناتجة و ذلك عن طريق فرز النفايات منزلياً، إعادة تدويرها، واستخدام النفايات العضوية لإنتاج الغاز العضوي.



## مكافحة الفساد:

**البند العاشر:** يتعين على المؤسسات التجارية العمل على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

ان تأثير الفساد على المدن والتجمعات الحضرية يتجلى في عدة اشكال من أهمها:

- على مستوى التنظيم العام:  
كتسريب معلومات عن التنظيم العام ومخططات استثمارات الأراضي والطرق ومناطق الاستثمار، مما ينتج عنه من تلاعب بالأسعار والمغالاة في تجارة العقارات وظلم للمالكين الراهنين بالإضافة الى عدم تكافؤ الفرص خاصة في المشاريع السكنية الموجهة للشباب ومحدودي الدخل.

- على مستوى التراخيص الهندسية:  
يعد تفشي الفساد في مجال اصدار التراخيص الهندسية من أخطر أنواع الفساد لما له من تأثير مباشر على حياة شاغلي الأبنية، اذ أن التهاون في التدقيق العميق للمخططات الانشائية ومتابعة تقيد المقاول في تنفيذ المخططات الموافق عليها له الأثر المباشر على سلامة المباني ثم كفاءتها التشغيلية.

- على مستوى المدينة:  
ان انتشار الرشوة في البلديات والمجالس المحلية يؤثر سلبا على التقيد بضابطة البناء والتغاضي عن المخالفات داخل المناطق المنظمة مما يؤدي الى تشوهات بصرية داخل هذه المناطق وتعديات على المرافق والاشغالات العامة كالأرصفة والحدائق وحرم البناء كما يؤثر على الارتفاعات، وأحيانا تكون هذه التعديات على البناء نفسه مما قد يؤدي الى أحمال زائدة على البنية الانشائية ويعرض حياة القاطنين للخطر.

- على المستوى الاقتصادي:  
كما أن انتشار الرشوة بين مراقبي القطاع العام يحرم الدولة من نسبة لا يستهان بها من الموارد المستحقة كعوائد الاستخدامات التجارية والتجاوزات القابلة للمصالحة ورسوم النظافة والخدمات البلدية، وهذا يشكل استنزافا لمقدرات المدينة.



على مستوى العشوائيات:

- لا شك أن المناطق المخالفة أو مناطق السكن العشوائي تعتبر مثالا جليا ومرآة واضحة للفساد الإداري المتفشي داخل البلديات والإدارات المسؤولة عن حماية الأملاك العامة، وذلك بالتغاضي عن تشييد تلك المساكن على الأراضي الفارغة، ثم فرضها واعتبارها أمرا واقعا على الدولة، وغالبا ما تأخذ المسار التالي:

يقوم فرد أو مجموعة أفراد ببناء غير قانوني على أرض فارغة، وفي ظل تغاضي السلطة المحلية يزداد عدد هذه المساكن لتشكل حارة أو تجمعاً سكنياً يحوي عدداً جيداً من العائلات وتتفشى كالسرطان.

يعتدي هؤلاء السكان على شبكة الكهرباء القريبة من هذا التجمع وعلى شبكة المياه الحلوة والمياه المالحة لتأمين مستلزمات سكنهم.

وبعد تفشي العديد من مشاكل البنية التحتية تضطر البلدية الى تنظيم هذا التجمع مما يفرض عبئاً على الموارد الرئيسية لهذه المدينة والتي لم تؤخذ بالحسبان عند تخطيط وتوزيع الموارد الرئيسية كما تشكل ضغطاً استثمارياً قوياً وعشوائياً على محيط دمشق وخاصة مناطق الغوطة والمناطق الجبلية المحيطة، ثم أن انتشار البناء حول محيط المدينة وعلى مساحة الإقليم بشكل غير مترابط أو مدروس أو منظم يؤدي الى تدمير واضح في الموارد والمعطيات البيئية المحيطة وزيادة كبيرة في تكلفة البنى التحتية وتكلفة الصيانة.

ثم تصبح هذه العشوائية مناخاً خصباً للأمراض الاجتماعية كالبطالة وعمل الأطفال والجريمة والتي تؤثر سلباً على المجتمع بأسره والتي كان بالإمكان تداركها ببعض الحلول التخطيطية لاستيعاب هؤلاء السكان وبحمائية الأملاك العامة لمنع تفشي هذه العشوائيات.

